

## نعمة خلدون

### معركتنا اليوم: التطبيق السليم لقانون الأسرة

تطوير التشريع وتسريع إيقاعه وتويرته بالانسجام مع نبض المجتمع يشكل مدخلا أساسيا لكل إصلاح في أي ميدان من الميادين. تم يأتي التعليم والقضاء باعتبارهما مجالان يرهنان الحاضر والمستقبل.

عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال منذ المؤتمر الثالث عشر، ورئيسة منظمة المرأة لولايتين. ابتداء انتمائها للحزب منذ انخراطها في الشبيبة المدرسية وفي إطار عملها النقابي، هي أول امرأة مغربية تصل بالنضال وبعد جهد كبير لعضوية المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وتفتخر بهذا الانجاز الذي فتح أمام نساء أخريات باب الهيئة القيادية لهذه المركزية النقابية والمركزيات النقابية الأخرى.

### عرف المغرب عددا من الإصلاحات في عدة مجالات منها ما يهم النساء، كمواطنة مغربية، ماذا تعني لك كلمة إصلاح؟

هو الانتقال من وضع مختل إلى آخر أفضل من خلال التغيير والتصحيح والتصدي للاختلالات التي تعيق التطور والتقدم وإقامة العلاقات المتوازنة والسليمة بين كافة مكونات المجتمع. لذلك فتحقيق الإصلاح يظل طموح كل الأجيال في التطلع إلى الغد الأفضل. وكمواطنة في مجتمع يعيش مرحلة صعبة في مسار تطوره، لأنها انتقالية، يجب أن يظل اختيارنا جميعا، لأن الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه بغض النظر عن المواقع والانتماءات هو أن يعيش المواطن المغربي ذكرا كان أو أنثى حرا كريما. والإصلاح بالنسبة لي كأمراة، كمناضلة هو العمل من أجل:

- وضع حد لكل أشكال الظلم والحيث والعنف التي ما زالت تعاني منها النساء في بلادنا.
- إقرار المساواة ورفع كافة أشكال التمييز السلبى ضد النساء الذي ما زال يقف في وجه كفاءات وطاقات قادرة على البذل والعطاء.
- تمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها كاملة غير منقوصة، والاعتراف بأهليتها وبقيمة دورها في تحقيق تطور الأسرة والمجتمع.
- رفع أمية النساء والنهوض بمختلف أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية.

وبلادنا تعرف اليوم إصلاحات هامة وجوهرية في مختلف المجالات، خاصة ما يتعلق بانصاف المرأة المغربية وفتح مجال المشاركة أمامها في تحمل المسؤوليات العامة والمحلية. ولكن يبقى مع ذلك، تحقيق المزيد من الإصلاح هو الطموح المشروع والأمل الدائم. من هذا المنطلق لم تقع الحركة النسائية المغربية بصفة عامة ومنظمة المرأة الاستقلالية بصفة خاصة في نضالها وعملها في النزعة النسوية الضيقة أو المفرطة. فنحن نؤمن بأن واقع المرأة المغربية جزء لا يتجزأ من الواقع العام لبلادنا، وإصلاح واقع المرأة اصلاحا جذريا لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاصلاح الشامل، بمعنى أن هناك علاقة جدلية بين الاصلاح في شكله الشمولي واصلاح أوضاع اجتماعية معينة في مقدمتها النهوض بأوضاع النساء وتمكينهن، الذي نعتبره في المنظمة مدخلا للاصلاح الحقيقي والشامل وأحد شروط تحقيقه الأساسية. لذلك كان نضالنا كحركة نسائية مغربية وكمناضلات في منظمة المرأة الاستقلالية من أجل الديمقراطية ودولة الحق والقانون أولا. فبنفس القدر الذي ناضلنا به من أجل اصلاح المدونة والمشاركة الوازنة لتحمل النساء مسؤولية الشأن المحلي والوطني وغير ذلك من المطالب النسائية، ناضلنا من أجل الديمقراطية واحترام إرادة الجماهير في مختلف الاستحقاقات. وعلى ذكر الحركة النسائية فقد كونا لجانا للتنسيق منذ ما يزيد على ثلاثة عقود عشنا خلالها تعثرات واختلالات وانكسارات وعشنا أيضا لحظات تاريخية استطعنا خلالها تجاوز الاختلافات والخلافات وتوحيد الصف والكلمة والانطلاق من الحد الأدنى المشترك بيننا في عملنا النضالي.

### ما هي الأشياء الأساسية المحددة لنجاح أي مشروع إصلاحي؟

أن تكون الجهة صاحبة المشروع على بينة من الأمور التي تريد اصلاحها، وعلى بينة ووعي بالأسس والمرجعيات التي يركز عليها المشروع وقيماتها أيضا، وعلى بينة ووعي بطبيعة الأهداف المتوخاة. وفوق هذا وذلك يجب ألا يكون المشروع الاصلاحى في واد والجانب المستهدف في واد آخر. بمعنى أن المشروع الاصلاحى، بقدر ما يكون منسجما مع الطموحات والآمال والانتظارات وبقدر ما يعبر ويبلور ويقترّب ويمس بشكل مباشر أعماق أو وجدان وتفكير و ارادة المجتمع المقصود بالاصلاح، بقدر ما يستطيع أن يخلق الثقة المطلوبة والقناعة اللازمة والتعبئة الضرورية حوله.

### إذا أردت تحديد أهم شيء يجب إصلاحه بشكل عاجل فمن أي ميدان تبدئين؟

إذا كان القصد من السؤال هو تحديد الأولويات، فرغم أنني امرأة في مجتمع ما زال أمامه الكثير لينصف نصف ساكنته، مع ذلك أقول أن تطوير التشريع وتسريع إيقاعه ووتيرته بالانسجام مع نبض المجتمع يشكل مدخلا أساسيا لكل اصلاح في أي ميدان من الميادين. تم يأتي التعليم والقضاء باعتبارهما مجالان يرهنان الحاضر والمستقبل. فلا تطور ولا استقرار ولا اطمئنان ولا نمو بدون عدل صحيح وتعليم نافع. وحيث أن السؤال يشير إلى الاصلاح العاجل، أود أن أشير إلى استفحال ظاهرة العنف، وتطور مسار الجريمة وتوسع ممارستها. فقد أصبح هذا الوضع المقلق يستدعي التدخل العاجل من خلال مقاربة قادرة على استيعاب الوضع ومبينة على رؤية تشاركية وشاملة.

### تم تغيير مدونة الأحوال الشخصية والمواريث بإصدار قانون الأسرة سنة 2004، ما رأيك في هذا القانون؟

أود ان أشير في البداية إلى أن حزب الاستقلال له تاريخ متميز مع قانون الأسرة في بلادنا، فالزعيم علال الفاسي عين سنة 1957 مقرا للجنة التي كلفت بوضع مدونة الأحوال الشخصية وجمع الأحكام التي كانت متفرقة آنذاك. طبعا بعد مرور عقود، أصبحت المطالبة بتغييرها مشروعة. لكن مدونة الأحوال الشخصية كانت في وقتها ثورة اجتماعية. أود أن أشير أيضا إلى أن مدونة الأحوال الشخصية عرفت سنة 1993 إصلاحا. ورغم محدودية الاصلاحات، كانت لها قيمتها، كتزويج الراشدة اليتيمة نفسها بنفسها، الغاء الطلاق الغيابي... بالنسبة لقانون الأسرة، أولا مر بمراحل أساسية انطلقت بتقديم خطاب بين يدي جلالة الملك عن اوضاع النساء، ثم تعيين اللجنة الملكية المكلفة بالمراجعة. وجاء في عضويتها لأول مرة تعيين ثلاث اطارات نسائية وقد اعتبرنا ذلك مؤشرا قويا على وجود إرادة سياسية. وبعد مواصلة الاتصالات لسنتين تقريبا تم رفع الخطوط العامة للمشروع إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي بعد اعماله نظره السديد قدم المشروع إلى البرلمان . ورأي، ورأي مناقلات منظمة المرأة الاستقلالية، أن مدونة الأسرة من أهم المكتسبات، وتعطي اليوم لبلادنا اشعاعا كبيرا.

### هل قدمت الأحزاب السياسية مذكرات للجنة الملكية بهذا الشأن ؟

المنظمات النسائية والحقوقية هي التي تقدمت بمذكرات مفصلة تحمل مختلف المطالب والاقتراحات إلى اللجنة الملكية الاستشارية. كما أشير إلى أن اللجنة فتحت حوارا مهما مع رؤساء ورئيسات تلك المنظمات.

### كنساء برلمانيات من مختلف الأحزاب السياسية، هل استطعتن تشكيل لوبي ضاغط في نقاش مشروع قانون الأسرة داخل البرلمان؟

لقد كان تكتلا تلقائيا لم نكن في حاجة إلى تنظيمه واعتبرنا مشروع القانون المطروح للنقاش أمانة وطنية في عنقنا، لذلك كان الحرص على أن تتم مناقشة المشروع مناقشة عميقة ونوعية بعيدة عن الحماس الزائد أو الانفعالية التي لا فائدة منها. وقد ساعد على هذا الأمر كون المذكرات التي تقدمنا بها كانت متقاربة ومتقاطعة في أغلب المطالب الاصلاحية الجوهرية.

### كمناضلة نسائية، هل تعتبرين أن قانون الأسرة في مستوى طموحات الحركة النسائية؟

أعتبره في الحقيقة انجازا مهما بالنسبة للحركة النسائية، لاننا انتقلنا من واقع متردي مزري ظالم إلى وضعية قانونية تتيح للمرأة امكانية الحصول على الكثير من حقوقها عند لجوئها إلى المحاكم المختصة، لقد عاينا جميعا مدى معاناة النساء المغربيات سابقا من مشاكل الطلاق واستحالة الحصول على التطلق والنفقة والحرمان من سكن الحاضنة وغير ذلك لسنوات عديدة، أما حاليا فحقوق الزوجة وحقوق الزوج والأطفال يكفلها القانون ويضمنها .

عند الإعلان عن مشروع قانون الأسرة في البرلمان كنت أشعر وكأن جرحا مزمنًا وعميقًا اندمل وأن سنوات بل وعقود من النضال لم تذهب سدى، لذلك فقانون الأسرة لبي بنسبة كبيرة طموح الحركة النسائية. طبعًا الطموح لا ينتهي ولا يتوقف، ومن هذا المنطلق فقانون الأسرة يشكل اليوم أساسًا متينًا لأي عمل مستقبلي، وهذا القانون جاء نتيجة لإلتقاء إرادة جلاله الملك بإرادة فعاليات المجتمع المغربي قاطبة. وحاليا ما يجب الاهتمام به، وهو مشكل خطير، يتعلق بجانب التطبيق، فظروف وشروط تطبيق مضامينه المهمة غير متوفرة بالشكل المطلوب لذلك نجد بكل أسف التحايل على المقترضات وتجاوزها خاصة ما يتعلق بالتعدد واستغلال الاستثناء في تزويج الفتيات قبل السن القانوني. معركتنا اليوم هي العمل من أجل التطبيق السليم لهذا القانون وتحسينه .

### أقر هذا القانون بمبدأ المساواة، ماذا تعني بالنسبة لك المساواة بين الجنسين داخل الأسرة؟

ايماني بالمساواة هو ايمان من منطلق اسلامي أساسا، لأن ديننا الحنيف لم يميز بين الذكر والانثى لا في الأصل الإنساني لهما ولا في تكليفهما بما تقتضيه الشريعة والعقيدة الاسلاميتين. نحن في منظمة المرأة الاستقلالية نؤمن بالمساواة داخل الأسرة في الاطار الذي لا يمس بطبائع الأشياء كما قال علال الفاسي في النقد الذاتي. بمعنى أن الايمان بالمساواة لا يعني أبدا التخلي عن المودة والرحمة والتكامل بين الزوجين داخل الأسرة وبينهما وبين أبنائهما.

### استجابت الدولة لمطلب النساء السلايات باقرار استفادتهن من التفويطات المقبلة لأراضي الجموع على قدم المساواة مع الرجال، وكيف علمت بمشكل هؤلاء النساء؟

تتبعنا هذا الموضوع منذ زمن، حين كنت في التسعينات مسؤولة مناطقية. وقد اصطدمت بهذا المشكل في تلك الفترة، وأول شكوى كانت من إحدى نساء منطقة زاكورة، إذ طردها ابنها من الأرض بعد وفاة الزوج. وفي تلك المرحلة كانت الأبواب موصدة والأذان غير مستعدة للاستماع لهذا الموضوع الذي لا يخلو من حساسية، وحاليا كانت هناك تحركات لنساء منطقة الكيش في نفس الموضوع، وتم تقديم أكثر من سؤال لطرح هذه الاشكالية وهذا ظلم ومن بقايا الأوضاع القديمة التي سنتهي لا محالة. هناك أيضا مشكل الأراضي التي وزعت على الفلاحين الصغار، والتي في حالة وفاة الاب من الممكن أن يستحوذ أحد الأبناء على كل شيء ويحرم ذوي الحقوق من حقوقهم. لذا فتحقيق مطالب النساء السلايات خطوة ايجابية.

### تم اتخاذ اجراءات لرفع تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة باللائحة الوطنية بالنسبة للبرلمان واللوائح الاضافية في المجالس الجماعية، هل هذه الاجراءات تجيب على انتظاراتك كامرأة؟

ما حصل في هذا الموضوع هو نفس ما حصل في مدونة الأسرة، أي أن اعتماد النسبة والوصول إلى اللائحة الوطنية واللوائح الاضافية لم يأتي بين ليلة وضحاها. فنحن نتذكر جميعا بان مجلس النواب قبل اللائحة الوطنية (أي قبل 2002) لم تكن فيه سوى سيدتين، أي أن المشاركة النسائية كانت رمزية، ومن خلال اللائحة الوطنية أصبحت الغرفة الأولى تعرف مشاركة 30 نائبة برلمانية، وما زال الوضع كما هو في الغرفة الثانية أي المشاركة الرمزية فقط. لذلك نعتبر اللائحة الوطنية خطوة واسعة واجراء تمييزي ايجابيا مكننا بعد نضال طويل من الانتقال من نسبة 0.5% إلى نسبة 10% .

وبالنسبة للانتخابات الجماعية، فعدد المستشارات قبل 2009 لم يكن يتجاوز 127 مستشارة على الصعيد الوطني، والانتخابات الجماعية الأخيرة ل 2009، حيث تم اعتماد نسبة 12%، افرزت ما يقارب 3400

مستشارة جماعية. كل ذلك، زائد ما اظهرته المنتخبات من كفاءات وجدية معتم عليهما، يمكننا اليوم من تجديد مطالبتنا بالثلث كحد أدنى للتمثيلية النسائية في المؤسسات المنتخبة، وهذا يدخل في التزامات المغرب بأهداف الألفية الثالثة.

الانتظارات دائما طموحة، لكن الطموح شيء والواقع شيء آخر، وبالرغم من كون المرأة المغربية بكفاءتها وتجربتها ووفائها ووطنيتها هي أهل لهذا، إلا أن هذه الاجراءات تشكل منطلقا ايجابيا لمواصلة النضال للوصول إلى التمثيلية الوازنة خاصة، والتجربة أثبتت بأن النساء في البرلمان وفي الجماعات يقدمن عملا يعكس ما كان منتظرا منهن. هناك الوصول الى الأجهزة المسيرة، لأن نسبة قليلة جدا من 3400 مستشارة هي التي وصلت اليها، وكذلك في مجلس النواب، حيث نجد في هذه السنة التشريعية الحالية أن فريق حزب الاستقلال "فريق الوحدة والتعدالية" هو الوحيد الذي تترأسه نائبة برلمانية ولا نجد أثرا مطلقا لمشاركة النائبات البرلمانيات في مختلف المسؤوليات داخل مجلس النواب.

### **ماذا تقترحين كاصلاحات داخل الاحزاب السياسية لتجاوز هذه المشاكل وانجاح هذه الاصلاحات السياسية؟**

المشكل لا يكمن فقط في الأحزاب السياسية بل أيضا وأساسا في عدد النساء داخل الأحزاب السياسية والذي لا زال لا يمكّن النساء من تشكيل قوة قادرة على التأثير في الأجهزة وفي القرارات الحزبية. فأعلى هيئة تقريرية في أي حزب هي المؤتمر العام، حيث نجد آلاف المؤتمرين حسب قوة كل حزب، والسؤال كم عدد المؤتمرات؟ وماهي النسبة التي يمثلنها داخل هذه المؤتمرات العامة؟ نفس الشيء يطرح بالنسبة للمجالس الوطنية الحزبية وغيرها من الأجهزة التقريرية.

وبكل اسف فالأجهزة الادارية عملت دون هواده على اضعاف الجسم السياسي المغربي كما أدى عمل بعض منظمات المجتمع المدني بشكل غير مباشر إلى تكريس العزوف عن العمل السياسي. عزوف الأطر النسائية عن العمل الحزبي يجعلهن باستمرار خارج اللعبة السياسية وينعكس هذا الغياب على ما نريد تحقيقه في رفع نسبة المشاركة السياسية. لا نريد أن تشكل النساء في بلادنا خزانة من الأصوات بل نريد مناقشات يفرضن ذاتهن وحضورهن وخياراتهن داخل الهيئات السياسية، ويكن على وعي تام بأن الفراغ الذي يتركه في الأحزاب السياسية لا يملئه دائما من يحملون هذه القناعات.

### **ماذا يمكن أن تقمن به من موقعكن كنساء حزبيات وكمنتميات للمجتمع المدني لتعزيز وجود النساء في الأحزاب السياسية؟**

ليس أمامنا سوى مواصلة العمل بكل الصيغ النضالية لتوسيع قاعدة حقوقنا ومكتسباتنا كنساء سياسيات داخل احزابنا لكي نعطي الامل ونحفز على الالتحاق بالعمل الحزبي ونهيئ الأجيال. وهذه أهداف في مقدمة أسباب وجود أي تنظيم نسائي سياسي.

### **كيف تنظرين لتطور وضعية المرأة بشكل عام بعد الاصلاحات التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين؟**

أولا، لا بد أن تبذل مجهودات أكبر للنهوض بأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية، فما زال الفقر والهشاشة والعنف تثقل كاهل النساء والأسر في مجتمعنا. وإذا انطلقنا من مختلف المواقع والمسؤوليات التي تتحملها المرأة المغربية اليوم فاستطيع القول أن المرحلة القادمة واعدة، لكن مطلوب منا كنساء ابراز قدراتنا وكفاءاتنا في كل مجال نتحمل فيه المسؤولية، لأن المرأة بخلاف الرجل موضوعة تحت المجهر سواء تقلدت منصب وزير أو احتلت مقعدا في البرلمان، فالبرلمانيات مثلا مطالبات باستمرار بتقييم تجربتهن وأدائهن، وهو شيء غير وارد لدى الرجل، ومع ذلك فأنا لست ضد هذا التقييم لأنه في نفس الوقت هو تقييم لإجراء تمييزي ايجابي أدى إلى دخول عدد من النساء إلى البرلمان، ونحن متأكدات بأن نتائج هذا التقييم إذا ما التزمت بالموضوعية لا يمكن إلا أن تساهم في دعم وتعزيز هذا الاجراء التمييزي الايجابي إلى أن يصبح لمبدأ تكافؤ الفرص والكفاءة كلمة الحسم .

أود أن أشير أيضا إلى أن وجود عدد من الوزيرات في الحكومة الحالية وعدم اقتصار حقائبهن على المجال الاجتماعي بل طالت مجالات الطاقة والصحة والخارجية والتعليم إضافة إلى تنامي الوجود النسائي في الدبلوماسية وبعض مراكز السلطة وفي المجالس العلمية يعتبر مؤشرا ايجابيا للغاية .

**ما هي المشاكل التي تعاني منها كامرأة في العمل الذي أظن أنه يشمل حاليا العمل الحزبي والبرلماني؟**  
إذا خرجنا عن الاطار الذي كنا نتحدث فيه فالمشاكل المتبقية بالنسبة لي هي مشاكل مع ذاتي أو مع نفسي التي أعمل على تغييرها باستمرار وعلى محاسبتها أيضا باستمرار.

**ما رأيك في دور الجمعيات النسائية من حيث التأثير في المجتمع؟**  
لها دور حيوي مؤثر وايجابي وهو يتطور باستمرار إلا أنه يجب تجاوز بعض الممارسات التي قد توسع المسافة بين هذه الجمعيات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

**ماهي علاقتك الشخصية بالجمعيات النسائية من حيث تأثيرها عليك وتفاعلك معها؟**  
لدي علاقات شخصية، وكرئيسة منظمة تضم أغلب الجمعيات النسائية لاننا عملنا مع بعض في أكثر من مجال وفي أكثر من قضية وخاصة في إطار لجان التنسيق، ولدي صداقات كثيرة ومتعددة بعضها حميم نتيجة لسنين النضال الطويلة التي جمعت بيننا لدرجة أنه يمكن أن أقول لك أن كل واحدة منا هي خير شاهدة على ما قدمته الأخرى، كما لدي صداقات بفعاليات نسائية احترمتها توجد خارج الجمعيات والمنظمات.

**تحدثت عن النقابة باعتبارها كانت مدرسة لك، هل كان للعمل الجمعي النسائي تأثير على شخصيتك؟**  
طبعاً هناك تأثير وتأثير ايجابي لأن الانسان بقدر ما يعطي في مجال ما في تجربته فإنه يأخذ ويستفيد.

**ما هو الشيء الذي تحلمين بتحقيقه كامرأة حتى لو كان تحقيقه صعبا أو مستحيلا حاليا؟**  
السلام في العالم.

### **وكمواطنة؟**

هو أن يعيش كل مواطن ومواطنة بحرية وكرامة وبانسجام مع الذات وصلح مع الآخر وأن نجعل جميعا مصلحة هذا البلد العزيز فوق أي اعتبار آخر.